أكد ضرورة الالتزام به والعمل بنصوصه لمواصلة المسيرة النيرة

الخرافي في الذكرى الـ 49 لصدور الدستور: الاختلاف في الرأي يجب ألا يكون سبباً لتباعدنا وتفرّقنا

جاسم الخرافي

أكد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ان الالتزام بالدستور والعمل بنصوصه واجب على الجميع لمواصلة المسيرة النيرة للآباء والأجداد «الذين ارتضوا الشورى والديموقراطية منهجا ومسلكا لهم» لرفعة شأن الكويت وشعبها.

وفي تصريح صحافي أمس بمناسبة مرور 49 عاما على إصدار الدستور، دعا الخرافي الكويتيين الى استذكار ما بذله الآباء والأجداد في سبيل الكويت وشعبها، مبينا ان ذلك كله «يتجلى في إصدار دستور 1962 الذي أتى خلاصة حياتهم وتجاربهم ورغبتهم الصادقة في أن ينعم الأبناء برغد العيش على هذه الأرض المباركة وان تسير السفينة الى بر الأمان».

واضاف «اننا جميعا ندين بعد الله سبحانه وتعالى الى الآباء والأجداد الذين ارتضوا الشورى والديموقراطية منهجا ومسلكا لهم يريدون من خلاله رفعة الكويت وشعبها» مؤكدا أن الالتزام به والعمل بنصوصه «واجب علينا جميعا لمواصلة المسيرة النيرة لهم».

وأشار الى ان «الجميع يدرك أهمية الوحدة الوطنية ونبذ الخلافات وألا يكون الاختلاف في الرأي سببا لتباعدنا وتفرقنا» داعيا الى سلوك الحوار والنقاش «كهدف رئيسي لنا حتى نصل الى الأصلح لنا جميعا في ظل الدستور».

وأوضح أن مناسبة الاحتفال بيوم إقرار الدستور «مناسبة عزيزة علينا وفخر لنا جميعا لان الرواد سبقوا غيرهم ووضعوا لنا خارطة كحكام ومحكومين لنسير في الطريق الآمن والسليم الذي بموجبه نسير يدا بيد الى تحقيق الغايات المنشودة في تعزيز مجتمعنا ورفعة بلدنا».

واستذكر الخرافي الكلمات الخالدة للمغفور له بإذن الله سبحانه وتعالى الشيخ عبدالله السالم، طيب الله ثراه، الذي قال في مناسبة إقرار الدستور «اختتم كلمتي بالنصح لكم كوالد لأولاده بأن تحافظوا على وحدة وجمع الكلمة حتى تؤدوا رسالتكم الجليلة في خدمة هذا الشعب على أكمل وجه وأحسنه».

معصومة: نحتاج إلى العمل بنصوص الدستور نصاً وروحاً

د.معصومة المبارك

صرحت النائبة د.معصومة المبارك بأننا نقف إجلالا وتقديرا واحتراما لرجال صدقوا ما عاهدوا الله والوطن عليه، بأن وضعوا الوثيقة الأهم في تاريخ الكويت، وثيقة تحدد الحقوق والواجبات والسلطات والعلاقة فيما بينهما، وثيقة وضعت الكويت في مصاف الدول المتقدمة سياسيا، وثيقة حددت موقعنا على خريطة المسار الديموقراطي، انها دستور 1962، وفي مقدمة هؤلاء الرجال العمالقة سمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم طيب الله ثراه الذي استحق وبجدارة لقب أبو الدستور، نعم هذا الرجل آمن منذ وقت مبكر بالديموقراطية ومبادئها، فكان برنامج عمله الأساسي بعد إعلان الاستقلال هو تحول نظام الحكم الى النظام الديموقراطي يحكمه الدستور والسيادة فيه للأمة، وانطلاقا من هذا الإيمان الراسخ فقد اقر مسودة الدستور وأصدره دون تعديل في مثل هذا اليوم 2011/11/11.

وأضافت معصومة: نذكر بكل إجلال أعضاء المجلس التأسيسي المنتخبين منهم والمعينين وفي مقدمتهم لجنة صياغة الدستور فقد كانوا بحجم المسؤولية الضخمة الملقاة على عاتقهم وعملهم الجاد مع الخبير الدستوري الأهم في ذلك الوقت عثمان خليل عثمان فخلفوا لنا وثيقة ضخمة هي الشاهد على جديتهم واحترامهم للمسؤولية هي محاضر اجتماعات المجلس التأسيسي التي احتوت سجلا مشرفا للمناقشات الجادة لكل مادة من مواد الدستور ومذكرته التفسيرية، وثيقة تمثل قمة الرقي السياسي والالتزام الوطني والاحترام للمسؤولية، ومازالت مرجعا مهما للدارسين والباحثين عن الرصانة السياسية التي افتقدناها في هذه الأيام خاصة مع احتدام الصراعات وتداخل العام بالشخصي الى حد يشعرنا بالحنين لتلك الأيام وبالخوف والقلق من القادم من الأيام، خوف ليس فقط على حاضرنا بل على مستقبل المسيرة الديموقراطية.

وشددت على أننا اليوم في أمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى الى العودة الحقيقية لدستور 1962 ولا تمعن في مواده والمبادئ السامية التي يقوم عليها والعمل به نصا وروحا والالتزام به نصا وروحا قولا وعملا جادا.. فهو طوق النجاة اذا أحسنا التمسك به والالتفاف حوله وحولنا مقولة (إلا الدستور) الى نموذج عمل جاد وحقيقي بعيدا عن الشخصانية والمصالح الذاتية فليكن احتفالنا بالذكرى الخمسين لدستور 62 احتفالا ينقلنا نقلة حضارية نوعية أفرادا ومؤسسات وسلطات، نوابا ووزراء ومسؤولين الى العمل الجاد بعيدا عن التشنج وتصيد الأخطاء بقصد تسجيل المواقف الى الهدف الجاد للاصلاح في جميع المجالات، وأن نبتعد عن الصراع والجدل الى الفعل والعمل حتى نعيد لديموقراطيتنا رونقها ونعيد الثقة بها وبأن الدستور هو سورنا الذي يحمي حاضرنا ومستقبلنا وأن نعمل بموجبات القسم.

طالب بتأمين المخزون الإستراتيجي للأدوية والأغذية والمياه

الدويسان: كيف ستواجه الحكومة الإشعاعات بعد تهديد إسرائيل بضرب مفاعل بوشهر؟

فيصل الدويسان

تساءل النائب فيصل الدويسان عن استعداد الحكومة بجميع أجهزتها لمواجهة تداعيات ضربة عسكرية هددت إسرائيل بالقيام بها ضد المفاعل النووي الإيراني (بوشهر)، داعيا إلى اجتماع طارئ للجنة الوزارية لمواجهة الكوارث لبحث الاستعدادات بجميع أشكالها وإعلان الدرجة التي يجب ان تسير عليها الدولة وفقا للخطة الموضوعة، مشددا على ضرورة تأمين وتجهيز وتحديث المخزون الإستراتيجي للأدوية والأغذية والمياه وغيرها.

وأكد الدويسان أنه على الحكومة ان تتعامل بجدية مع الأمر لأنه حدث خطير جدا خاصة أن المفاعل قريب من الكويت وإذا تم ضربه فإن الإشعاعات ستصل الى الكويت، فهل الحكومة مستعدة لذلك وهل هناك كمامات كافية ومخصصة للإشعاعات النووية وهل المستشفيات مجهزة لاستقبال ومعالجة المصابين بالإشعاعات. داعيا إلى ضرورة توحيد الجبهة الداخلية لمواجهة الأخطار التي تعصف بالإقليم.

الدوسري لـ «الأنباء»: لا صحة لجلب أكثر من 2000 عامل بالمخالفة للقانون

جمال الدوسري

نفى الوكيل المساعد لقطاع العمل في وزارة الشؤون جمال الدوسري ما تداولته بعض المواقع الالكترونية حول توصل الوزارة الى معاملات جلب عمالة غير قانونية متورط فيها مواطنون وخليجيون، بقصد التكسب المالي غير المشروع.

وقال في اتصال هاتفي مع «الأنباء» ان هذا الخبر عار عن الصحة جملة وتفصيلا، فلا يعقل ان يتم جلب اكثر من ألفي عامل من دول عربية انجزت امورهم بالمخالفة للقانون من خلال التعاون مع موظفين في قطاع العمل ووزارة الداخلية، ولم تدخل النظام الالكتروني بالطريقة القانونية.

وأكد الدوسري ان الشؤون ليس لديها ما تخفيه، وان صح وقوع مثل هذه الجريمة ستكون الوزارة اول من يعلن عنها وستتبع في ذلك الاجراءات القانونية لحماية العمالة وأصحاب العمل من تلك الجرائم.

● بشرى شعبان

أشاروا إلى أن الدستور الكويتي يعد عقداً فريداً من الشراكة بين الحاكم والمحكوم

أكاديميون: ديموقراطية الكويت سبقت الربيع العربي

د.شفيق الغبرا

د.ندى المطوع

د.حامد العبدالله

د.عبدالله سهر

في الوقت الذي تخرج فيه شعوب عربية على أنظمتها داعية إلى تحقيق الحرية في ضوء ما سمي بالربيع العربي تدشن الكويت احتفالها بمرور 49 عاما على تأسيس الدستور الذي يعد عقدا فريدا من الشراكة الديموقراطية بين الحاكم والمحكوم.

وأكد الاكاديميان الكويتيان د.شفيق الغبرا ود.ندى المطوع في لقاءين مع «كونا» أهمية المكانة الكبيرة التي يمثلها الدستور الكويتي باعتباره كفل عددا من الحريات للمواطن لعل من أبرزها حرية التعبير وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د.شفيق الغبرا انه بالرغم من أن دستور الكويت يعد «متقدما» على بعض الدساتير العربية وبخاصة فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الأمة انتخابا شعبيا مباشرا فانه يجب إعادة النظر في بعض الجوانب الدستورية بما يعمق ويطور من الديموقراطية الكويتية.

وذكر ان هناك مشكلة تكمن في «القوانين التي تقيد الحريات وتتعارض مع الدستور»، مؤكدا أن تطوير القوانين شرط أساسي لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة.

وعن حرية التعبير أوضح د.الغبرا ان الكويت شأنها شأن الدول المتقدمة ارتأت أن تتركها مفتوحة وبذلك يتطور المجتمع ويسير نحو «النضج والارتقاء و التصحيح الذاتي»، وأضاف ان الشعب الكويتي لديه وعي سياسي بماهية المادة السادسة من الدستور التي نصت على ديموقراطية نظام الحكم في الكويت حيث السيادة فيه للأمة مصدر السلطات.

وقال ان على المواطن دورا كبيرا في عملية صنع القرار في الكويت من خلال انتخاب ممثليه في مجلس الأمة عوضا عن دور الصحافة وجمعيات النفع العام وتسخير مواقع التواصل الاجتماعي كالـ«فيسبوك» و«تويتر» لقيادة حركات شبابية أحدثت حراكا سياسيا «تجاوز» جمعيات النفع العام بمراحل.

وذكر أن ما نشهده الآن من حراك سياسي في الشارع الكويتي يعكس «تحولا نوعيا في روح المواطن المبادرة» تجاه المعطيات الحالية في البلاد.

وعن رأيه في الاستجوابات قال ان الاستجواب حق كفله الدستور للنائب، مضيفا أن ما نشهده الآن هو انعكاس «لمشكلة أعمق» تتمثل في العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الى جانب العلاقة بين ممثلي السلطة الواحدة فأضحى بذلك الاستجواب تعبيرا عن «حدة الانقسام» و«طبيعة المأزق السياسي» الذي تمر به الدولة ومؤسساتها.

من جهتها قالت الباحثة في مركز الدراسات الإستراتيجية د.ندى المطوع ان آلية الرقابة البرلمانية تجاه الحكومة لا تضعف الأداء الحكومي انما تكسبه «قوة وحرصا على تصحيح المسار».

وذكرت أن الإفراط في تقديم الاستجوابات انعكس سلبا على فعالية الآلية الرقابية بل أضعفها وقد يتعدى ذلك إلى «إقصاء كفاءات إدارية فاعلة في الحياة السياسية».

من جهته قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د.حامد العبدالله في لقاء خاص مع «كونا» ان «الدستور الكويتي نقل الشعب من مرحلة القبلية والطائفية والعائلة الى وضع الدولة القانونية المؤسسية التي تنصهر فيها جميع الكيانات والفوارق والاختلافات الطائفية والمذهبية والقبلية لتخلق مجتمعا موحدا».

وأوضح ان «الدستور رسخ دولة القانون والمؤسسات فأصبح لدينا فصل للسلطات مع التعاون فيما بينها ضمانا لعدم التعسف والاستبداد وتحقيقا للعدالة وهو بذلك يضاهي أرقى دساتير الدول الديموقراطية العريقة فأصبحت الكويت واحة للديموقراطية والحرية».

وختم د.العبدالله حديثه مبينا ان الدستور الكويتي حرص على إضفاء الهوية العربية والإسلامية على الدولة والمجتمع في العديد من مواده، مؤكدا في هذا السياق ان «ممارسة الديموقراطية لا تتعارض مع قيمنا العربية الإسلامية او مع تقاليدنا وأعرافنا المجتمعية».

ونصت المادة السابعة من الدستور الكويتي على ان «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين» فيما نصت المادة الثامنة على أن «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين».

وعلى الصعيد نفسه قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د.عبدالله سهر في لقاء مماثل مع «كونا» ان «الدستور الكويتي يعتبر الإطار المرجعي للعلاقات السياسية سواء كانت بين الحاكم والمحكوم بشكل عام أو على المستوى المؤسسي أو الجماعي أو الفردي بشكل خاص».

وذكر د.سهر أن «الدستور يعني الدولة الحضارية والمدنية التي تسعى لتأسيس مجتمع وكيان سياسي قادر على التطور ومحاكاة الواقع بشكل متجدد دون ان يتسبب ذلك في عدم الاستقرار السياسي»، مشيرا الى ان «الدستور الكويتي بالشكل الذي تم الاتفاق عليه يعتبر إبداعا كويتيا منفردا بين دول المنطقة».وأوضح ان «الدستور الكويتي يعكس ديموقراطية الأسرة الحاكمة وطبيعتها القابلة للتعاطي السياسي المعاصر والراقي مع الشعب وقد ساهم في تعزيز الديموقراطية وبناء الدولة بشكل جديد وعمل على تكريس الدولة المدنية، ولكنه في الوقت نفسه لم يقف عند حدوده بل وطّأ للمستجدات من خلال المرونة التي حددها في مواده والتي تتيح التعديل والتنقيح وفقا لإرادة الأمة والأمير».

وفي ذلك نصت المادة «174» من الدستور على أن «للأمير ولثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم من أحكامه او بإضافة أحكام جديدة إليه فإذا وافق الأمير وأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة على مبدأ التنقيح وموضوعه ناقش المجلس المشروع المقترح مادة مادة وتشترط لإقراره موافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ولا يكون التنقيح نافذا إلا بعد تصديق الأمير عليه واصداره».

وختم د.سهر حديثه قائلا ان «من الفوائد الجمة التي قدمها الدستور للكويت والكويتيين هو كسب احترام دول العالم والمجتمعات البشرية حيث ارتأت فيه الرقي والتسامي الإنساني خاصة أثناء الاحتلال الغاشم ما دفع تلك الشعوب والدول إلى مناصرة الشعب الكويتي وإرجاع حقه إليه».

الغبرا: يجب إعادة النظر في بعض المواد الدستورية لتعميق وتطوير الديموقراطية الكويتية

المطوع: الإفراط في الاستجوابات انعكس سلباً على فعالية الآلية الرقابية

العبدالله: الدستور رسخ دولة القانون والمؤسسات

سهر: دستورنا يعكس ديموقراطية الأسرة الحاكمة وطبيعتها القابلة للتعاطي السياسي المعاصر والراقي مع الشعب

قوى «11/11» لجعل ذكرى صدور الدستور عطلة رسمية

طالبت قوى «11/11» بأن تكون ذكرى الاحتفال بالدستور عطلة رسمية.

جاء ذلك في بيان قالت فيه: تمر علينا هذه الذكرى العزيزة، ونحن على أعتاب الاحتفال باليوبيل الذهبي لهذه الذكرى، حيث تعد الدولة احتفالية خاصة لهذه الذكرى تبدأ من اليوم 2011/11/11 وتكتمل في 2012/11/11 وعلى الرغم من أن الدستور الحالي يحقق الحد الأدنى من الديموقراطية، وبرغم إيماننا الراسخ بأننا بحاجة للمزيد من المكتسبات «نصا وروحا» إلا أننا نعتبر هذا الدستور هو صمام الأمان لبلدنا العزيز، وبهذه المناسبة نتمنى على مجلسي الأمة والوزراء الأخذ بالمبادرة الوطنية للإصلاح السياسي «بادر» والتي طرحتها قوى «11/11» في شهر يونيو الماضي والتي تعتبر بمثابة اكتمال للعقد الدستوري لما تضمنته المبادرة من قوانين وتشريعات بعضها جديد والبعض الآخر يحتاج لتعديلات.

وأضاف البيان: إننا في قوى «11/11» نطالب الحكومة بأن يتم الاحتفال في هذه الذكرى، بحيث يكون تاريخ 11/11 من كل سنة عطلة رسمية وتحمل اسم «يوم الدستور» كي نعزز المواطنة الصحيحة في نفوس المواطنين ويعرف الشعب القيمة الحقيقية لهذا الدستور.

شددت على إصلاح أجهزة مجلس الأمن

الكويت تطالب بأن يكون حق «الڤيتو» وفق ضوابط وحدود تقنن استخدامه

الأمم المتحدة ـ كونا: دعت الكويت المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن الدولي ليصبح أكثر قدرة وفاعلية في مواجهة التحديات الدولية الراهنة والتغلب عليها.

جاء ذلك في كلمة لوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ألقاها السكرتير الأول عبدالعزيز الجار الله ليل أمس الأول بتوقيت نيويورك أمام الجمعية العامة خلال مناقشتها مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن الدولي وزيادة عدد أعضائه.

وأعرب الجارالله عن أسف الكويت «لأنه وبعد مضي أكثر من 19 عاما على المناقشات الرامية لتوسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب وطرق عمله وطرح العديد من المبادرات والأفكار لاتزال هذه المسألة قائمة وبحاجة الى توافر الإرادة السياسية اللازمة للتقريب بين وجهات النظر بشأنها والتوصل الى الهدف المنشود منها».

وتابع قائلا: «فالتحديات المتواترة في الساحة السياسية الدولية تتطلب بذل المزيد من الجهد لتحسين مسار المفاوضات والقيام بعمل جماعي يكون في مستوى سمو ونبل الهدف المراد تحقيقه».وأوضح ان موقف الكويت من عملية إصلاح مجلس الأمن الدولي «كان ولايزال ثابتا ويدعو الى الاستمرار في عملية إصلاح وتطوير كل أجهزة الأمم المتحدة وإضفاء المزيد من التكامل والتوازن على عملها والتركيز على تطوير علاقة مجلس الأمن بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى».

ودعا الى ان تكون الأفكار التي تطرح لإصلاح مجلس الأمن «نابعة من حرص الجميع على تمكين المجلس من أن يصبح أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في المنظمة وان يعكس الواقع الدولي الذي تغير كثيرا منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945».

وشدد أيضا على ضرورة تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن وإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح عليها.

وطالب بان توضع مسألة حق النقض (الڤيتو) وفق حدود وضوابط تقنن استخدامه معطيا مثالا «ان يتم استخدامه على المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق الدولي»، وتطرق إلى قضية زيادة عدد المقاعد في مجلس الأمن حيث يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة في الوصول إلى عضوية المجلس والمساهمة في أعماله.

وتابع دعوته قائلا: «كما يجب عدم إغفال حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع أهميتها ومساهماتها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة».

وختم الجارالله كلمته معربا عن تمنياته بأن تشهد هذه الدورة تقدما ملموسا في مسألة إصلاح مجلس الأمن وأن تحقق انجازا تاريخيا طال انتظاره يلبي رغبات الجميع مهنئا كلا من المغرب وباكستان وأذربيجان وغواتيمالا وتوغو على انتخابها أعضاء غير دائمين في المجلس للعامين المقبلين.

عبدالعزيز الجارالله ملقيا كلمة الكويت

«الكهرباء»: 5 ملايين دينار لإيصال التيار الكهربائي إلى المراكز الحدودية

كشفت مصادر مسؤولة في وزارة الكهرباء والماء ان الوزارة رصدت 5 ملايين دينار من ميزانيتها هذا العام لإيصال التيار الكهربائي للمراكز الحدودية الشمالية والجنوبية، مبينة ان عملية إيصال التيار في المراكز الشمالية تتضمن 14 منطقة هي مركز التعاون ومهزول والبرق والشقية والصمود وطبا ري العوازم وجريشان وأم سديرة والصخيري والرتقة والشهيد والشقايا والتحرير وبحره حوشان. أما المراكز الحدودية الجنوبية والغربية فتشمل 12 مركزا هي جليدة ورغوة رجيه وقلمة الصباح وأم عمارة والنمرتين وضليعات والسور وقرينيس وجلهم والرديفة وخبرة علي وقلمة شايع والمفرد.

وقالت ان المشروع يتضمن تزويد وتركيب معدات فصل بيني لمغذيات الخطوط الهوائية 132 ك ف القائمة وتغذية مواقف الشاحنات وتزويد وتركيب محطة تحويل رئيسية 132/11ك ف مع مغذياتها وتزويد وتركيب معدات فصل بيني لمغذيات الخطوط الهوائية 132 ك ف القائمة وتوصيل التيار الكهربائي لاستراحات الشاحنات في المراكز الحدودية وخطوط هوائية وكيبلات أرضية ومحطات تحويل رئيسية.

ويذكر أن مشروع إيصال التيار الكهربائي للمراكز الحدودية يأتي ضمن مشروع برنامج رصدت له الوزارة 8 ملايين دينار أنفقت منها 3,258 ملايين دينار قيمة ارتباطات وعقود تم تنفيذها خلال مراحل سابقة.

● دارين العلي